



دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد

The role of social responsibility programs in achieving resource sustainability

إعداد

المستشار/ ريهام محمود دياب

Counselor/ Reham Mahmoud Diab

باحثة دكتوراه إدارة الأعمال - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والإدارية والمصرفية

مدير إدارة السيولة والخزانة - بنك ناصر الاجتماعي

Doi: 10.21608/ajahs.2024.341691

٢٠٢٣ / ١١ / ٦

استلام البحث

٢٠٢٣ / ١١ / ٢٣

قبول البحث

دياب، ريهام محمود (٢٠٢٤). دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٣) فبراير، ١٤١ - ١٧٢.

دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد حيث أن التنمية المستدامة ضرورية في تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة و توزيع الموارد الطبيعية ضمناً لتوافق عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة بعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف المعنية ، كما تهدف المسؤولية المجتمعية في المقام الأول إلى تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد مما يحقق ميزة تنافسية للمؤسسات المسؤولة مجتمعاً ، والتي تسعى بشكل مستمر إلى تحقيق أفضل سمعة تساهمن في تعظيم أرباحها وذلك كنتيجة منطقية و مباشرة لانتهاج مبادئ المسؤولية المجتمعية وفق مبادئ منصوص عليها سلفاً، فالمسؤولية المجتمعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين. وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه المسؤولية ومختلف مجالاتها ودورها في تحقيق استدامة الموارد ، وتبين منافعها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانياً. ولقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع ككل ، واقامة الحوار مع اصحاب المصالح ، والانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي الختام يوصي البحث بأهمية تطبيق المزيد من برامج المسؤولية المجتمعية والسعى على متابعة وتطوير تلك البرامج، وزيادة الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وجعلها محوراً أساسياً في أعمال الشركات، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية و توعية كل العاملين في المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة وكيفية التعامل مع تلك البرامج وبما يحقق الأهداف المنشودة .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، المسؤولية الاجتماعية

Abstract:

The research aimed to identify the role of social responsibility programs in achieving the sustainability of resources, as sustainable development is necessary in achieving justice between different generations and the distribution of natural resources to ensure the continuity of the development process, through three dimensions: the economic dimension, the

social dimension and the environmental dimension, with the contribution of all concerned parties. Social responsibility also aims primarily at achieving sustainable development and ensuring the sustainability of resources, which achieves a competitive advantage for socially responsible institutions, which continuously seek to achieve the best reputation that contributes to maximizing their profits, as a logical and direct result of adopting the principles of social responsibility according to previously stated principles. One of the important pillars of community life and a means of progress for societies, where the value of an individual in his community is measured by the extent to which he bears responsibility towards himself and towards others. This study came to clarify this responsibility and its various fields and its role in achieving sustainable development, and to show its benefits to institutions with the presentation of its measurement standards, and the mechanisms that can be adopted in order to embody it in the field. Finally, the study concluded that the organization that wishes to exercise its social responsibilities and contribute to achieving sustainable development They must respect the environment, enrich social dialogue and improve working conditions, respect human rights, adhere to and bear responsibility towards society as a whole, establish dialogue with stakeholders, and adhere to international standards related to social responsibility and sustainable development. In conclusion, the research recommended the importance of applying more social responsibility programs and striving to follow up and develop these programs, and to increase interest in the concept of social responsibility and make it a main focus in the companies' business, in addition to preparing training programs and educating all workers in institutions about the importance of social responsibility and sustainable

development and how to deal with these programs and to achieve the desired goals.

Keywords: sustainable development, social responsibility

مقدمة :

تعتبر التنمية المستدامة مقاييساً لمدى تقدم الدول على كافة الأصعدة ، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان على حد سواء يعبر عن مدى فاعلية النهج الليبرالي الذي يمكن الدولة من رفع أداء مستوى المؤسسات والأفراد للوصول إلى الرخاء المادي ، وعليه فإذا ما تم تحقيق ذلك فيعتبر مؤشراً على تطور الاقتصاد ، وقد أصبحت المؤسسات الحديثة تحرص على تبني المسؤولية المجتمعية وأصبحت جزء لا يتجزأ من استراتيجيةها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها فأصبحت المسؤولية المجتمعية في عالمنا الحالي باللغة الأهمية، ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والبنوك والمجتمع ككل، حيث أنها قادرة على إحداث تغيير لأنها تساهم في تغيير نمط الحياة والبيئة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، مما ترتب عليه ضرورة تغيير الإدارة لنهجها وأسلوب عملها حتى يتسمى لها مواكبة هذا التطور وتحقيق رغبات المجتمع المتزايدة والقدرة على المنافسة بقليل تكلفة وبأسرع وقت ممكن والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلثى ، و ذلك عن طريق توظيف الكفاءات والموارد و تقديم الحوافز مما يتطلب ضرورة متابعة الأداء ، للوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلثى ولذلك فهي تحتل الان أهمية كبيرة على مستوى العالم ، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية مطلباً أساسياً للحد من الفقر من خلال هذه المؤسسات بتوفير البيئة المناسبة ، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً. ونجاح قيام المؤسسات الاقتصادية بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية تجاه المجتمع وأفراد المجتمع، وعدم المجتمع ومساندته، وحماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المؤسسة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية للمجتمع، فالمسؤولية المجتمعية هي بمثابة روح المواطنـة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان . ويسعى البحث الحالـي إلى دراسة دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد وذلك من خلال السؤال الرئيسي التالي :-

تساؤلات البحث :

هل تعتبر المسؤولية المجتمعية خيارا استراتيجيا لتحقيق استدامة الموارد؟
وينبعق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:-

١. ما هي المسؤولية المجتمعية ، وما أهميتها بالنسبة للمنظمة ؟
٢. ما المقصود باستدامة الموارد ؟ وما هي خصائصها ومبادئها ؟
٣. ما هي العلاقة بين تحقيق برامج المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد في المؤسسات ؟
٤. إلى أي مدى تسهم برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق الاستدامة ؟

اهداف الدراسة :

كأي بحث علمي يهدف إلى الإجابة على تساؤلات معينة فإن هذا البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية

- ١- التعرف على كل من المسؤولية المجتمعية و استدامة الموارد .
- ٢- المكافآت التي تتحصل عليها المؤسسة جراء تبنيها المسؤول .
- ٣- محاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد .
- ٤- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعده أصحاب القرار في المؤسسات على تطوير عملها في مجال برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة للموارد .

أهمية البحث :

تسعى الدراسة الحالية إلى اثراء المكتبة العربية بدراسة عن برامج المسؤولية المجتمعية وتأثيرها في تحقيق الاستدامة للموارد فضلاً عن ندرة الدراسات السابقة التي ربطت ما بين المتغيرين ، وذلك في حدود علم الباحثة ، وذلك لتوضيح الاتي :

- ١- نجاح المؤسسات يرتبط بشكل أساسى بتطبيقها للمسؤولية المجتمعية .
- ٢- أي اصلاح في الجوانب التشريعية والتنظيمية لا يمكن ان يحقق هدفة المنشود اذا أغفلنا مسألة التحديث في ظل محيط عالمي يتميز بالحداثة والمنافسة .
- ٣- تسليط الضوء على أهمية تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة للموارد .

٤- المشاركة في تطوير اقتصاد مستدام

٥- احترام البيئة ومواجهة تغير المناخ

٦- التعاون مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني

٧- تعزيز الأخلاقيات في قطاع الأعمال وفي العلاقة مع الموظفين وال媿وردين

مصطلحات ومفاهيم البحث :

• المسؤولية المجتمعية

أول من عرف المسؤولية المجتمعية أو المسئولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الاداري (Drucker, ١٩٧٠) الذي عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها "التزام منظمة الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". ودقق في تعريفها الاقتصادي (Friedman, ١٩٧٠) استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغلوطة وإلى التحايل. ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها (Samuelson Paul) الذي يرى "أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا ، كما يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب أن لا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية المجتمعية ، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الابداع في تبنيها، إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير .

وهناك من عرفها بأنها شعور المؤسسة أو الشركة بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع في آن واحد، أو هي التزام الشركة من الناحية الأخلاقية بتأدية مسؤولياتها تجاه المجتمع من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية (صبرة، وهارون، ٢٠١٧، ص٥).

كما عرفها البنك الدولي المسؤولية المجتمعية على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم و المجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد" (World Bank, 2005, p.1).

ذلك عرفها أبو النصر "بأنها عبارة عن التزام المنظمة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين وللمجتمع ككل والمحافظة على البيئة من التلوث وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات والإعانات والتسهيلات التي تقدم بواسطة المختصين بهذه المنظمة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع وفي إطار قيم وأخلاقيات وقوانين هذا المجتمع" (أبو النصر، ٢٠١٥، ص٤٣)

وفي هذه الدراسة يمكن تعريف المسؤولية المجتمعية بأنها : تشير إلى مشاركة المؤسسات بشكل إيجابي في تنمية المجتمع وتقديم الخدمات لأطراف المسؤولية المجتمعية وفقاً لما تتطلبه القوانين أو الأنظمة أو الإجراءات الحكومية.

استدامة الموارد:

- ١- تعرف الاستدامة على انها " استمرارية الموارد الطبيعية لاجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها " (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧، ص: ١٥)
- ٢- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على انها " تلبية حاجات الحاضر دون ان تؤدي الي تدمير قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة "
- ٣- تعريف الأمم المتحدة : " هي تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية علي أساس المساواة .
- ٤- تعريف معهد الموارد العالمية : وهو عرفها علي أساس أربعة مجموعات :
 - اقتصادياً : تعني لتنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية اما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من اجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف .
 - اجتماعياً : السعي من اجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضرية .
 - بيئياً : حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية .
 - تكنولوجياً : تعني نقل المجتمع الي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديقة للبيئة .
- وعلية فهي تعرف بالترابط بين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية ، وتسعى جاهداً لإنشاء عالم يتمتع فيه جميع الأشخاص بالوصول إلى الموارد والفرص التي يحتاجون إليها للازدهار. ينطوي تحقيق الاستدامة على معالجة مجموعة من التحديات، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية .
- وفي هذه الدراسة يمكن تعريفها بانها " قدرة الأنظمة أو العمليات أو الممارسات على الاستمرار إلى أجل غير مسمى دون استنفاد الموارد أو الإضرار بالبيئة أو المساس برفاہية الأجيال القادمة. فهي نهج يوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان عالم صحي ومنصف للأجيال الحالية والمقبلة ، فتضمن الاستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة .

البحوث والدراسات السابقة :
البحوث والدراسات السابقة التي تناولت (دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد)

١- دراسة (روضة ، رحيمة ، ٢٠١٨) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة

تهدف الدراسة محاولة لتسليط الضوء على أهمية تبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهل هي مجرد عمل تطوعي أو خيري تقوم به المؤسسة لتحسين صورتها أمام المجتمع؟ أم هي أداة لتحقيق أهدافها المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد، مراعاة النظم البيئية، حماية العمالة، تدعيم الانتاج المستدام.... وغيرها من الأهداف المتعلقة بالاستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي مبادرات تطوعية تقوم بها المؤسسة بدافع اخلاقي أو ديني أو قد يكون تسويقي وتأخذ أحيانا طابع الزامي تستشفه من القوانين والتشريعات التي وضعت بهدف تأثيرها ، كما قد تبادر المؤسسة بتقديم العديد من الأنشطة الاجتماعية لكي تصبيع جزءا من نظام المواطن الصالحة وشريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة بهدف بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

٢- دراسة (Ashraf Elsafty1 & Abdelaziz Tahon, ٢٠٢١) بعنوان :
“Exploring Impact of Corporate Social Responsibility on Organizational Performance, the Case of Turkish Islamic Banks”
يهدف البحث إلى استكشاف تأثير أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات على الأداء التنظيمي من خلال التركيز على البنوك الإسلامية التركية كمنظمة ديناميكية وتتمو بمعدل مرتفع خلال العقود الماضيين ، طبقت على منطقة أصحاب المصلحة في البنوك الإسلامية التركية والتي تعكس أداء البنك وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وكيفية مراقبة التأثير من خلال العديد من الأدوات ، لاستكشاف هذه العلاقة ، اعتمدت الدراسة على النهج السردي لجمع البيانات من خلال المقابلات ، مع شرائح مختلفة من أصحاب المصلحة والمناقشات بناءً على أسئلة مباشرة وفقاً لكل نوع من القطاعات . وناقشت علاقتها بالاتجاهات العالمية الحديثة وركزت على نهج أصحاب المصلحة لشرح المعنى الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات . حيث أن هذا النهج يهتم باحتياجات أصحاب المصلحة ويعكس اهتمام الشركة بهم. استخدمت الورقة نهج أصحاب المصلحة في قياس المسؤولية الاجتماعية ، حيث عرف تأثير المسؤولية الاجتماعية من خلال النهج المباشر تجاه أصحاب المصلحة. بينما يركز الأداء التنظيمي على الأدوات والنماذج التي تقيس الأداء ، باستخدام بطاقات النتائج المتوازنة لتطبيقها على الدراسة من خلال جوانبها الرئيسية الأربع (المالية ، والعمليات ، والعملاء ، والبحث والتطوير) ركزت التوصيات الرئيسية على الحاجة

ال masses لنشر المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مع وجود وظيفة / قسم واضح في الخصائص ، وتأثير معيار الإبلاغ المشترك على السمعة بشكل مباشر ، وقد ينخفض الطلب المرتفع على الخدمات المصرفية الإسلامية بمرور الوقت ، ولكن يمكن الحفاظ عليه من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات .

٣- دراسة (سعيدة، صيرينه، ٢٠٢١) بعنوان: نحو استدامة التنمية من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية

يهدف البحث الى لفت نظر المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية لأهمية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع أداء مستوى المؤسسات والافراد للوصول الي الرخاء المادي وعليه اذا ما تم تحقيق ذلك فيعتبر مؤشرا علي تطور الاقتصاد ، وتوصلت هذه الدراسة الى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فتبني المسؤولية الاجتماعية والتزام تطبيقها اتجاه أصحاب المصالح وفي مختلف المجالات يعزز من دورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ويجعل مساحتها في تحقيق ذلك بفاعليه .

٤- دراسة (معيوف & وآخرون ، ٢٠٢١) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات

تهدف الدراسة الى التعرف على كل من المسؤولية الاجتماعية و استدامة المؤسسات ، والمكاسب التي تتحصل عليها المؤسسة جراء تنامي حسها المسؤول، ومحاولة تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية واستدامة المؤسسات. توصلت الدراسة الى يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تتعامل بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن إهمالها لمثل هذه البرامج من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية و يضعف من صورتها و سمعتها ؛ كما يجب على المؤسسات تضمين المسؤولية الاجتماعية في رسالتها الإستراتيجية و أن تعتبرها جزء لا يتجزأ من سياستها العامة التي يجب أن تحرص على أن تؤديها بالشكل المطلوب ؛ ويجب أن تفرق المؤسسات الاقتصادية بين العمل الخيري و برامج المسؤولية الاجتماعية، لأن الأولى هي برامج اجتماعية مؤقتة و متقطعة لا علاقة لها برسالة المؤسسة، أما الثانية هي جزء من السياسة العامة للمؤسسة لا تشمل فقط المساعدات بل تمتد لخطط التنمية الاجتماعية و البيئية و التنمية المستدامة، و هو ما يضمن استدامة المؤسسة .

٥- دراسة (محمد فرحان ، ٢٠٢١) بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء المستدام كمدخل للرافاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

يهدف البحث الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من باب المسؤولية الاجتماعية للجميع والذي يعزز من أدائها المستدام وذلك لقيام الوحدات الاقتصادية بواجبها تجاه المجتمع وقضايا حماية المجتمع والبيئة ، توصل لبحث الى ان تقديم الوحدات الاقتصادية خدمات لتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية ؛ والتي تعد

الأساس للتنمية المستدامة وتطبيق معايير تقويم الأداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية للوحدة وعليه تعمل المسؤولية الاجتماعية وخاصة للوحدات الاقتصادية ضرورة إستراتيجية تنافسية لهم بشكل أساس، تؤدي إلى زيادة ارباحها لتحقيق النجاح للوحدة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع ، واهم ما يوصي به البحث هو حث وتشجيع الوحدة الاقتصادية على إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية وأداء واجبها ومعايير تطبق الاستدامة الاجتماعية والبيئية وإرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات لتصبح سلوكاً عملياً وثقافة ومنهجاً للجميع.

٦- دراسة (محمود & آخرون ، ٢٠٢٢) بعنوان: تقييم مدى وفاء الشركات المساهمة المصرية بالمسؤولية المجتمعية وأثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى وفاء الشركات المصرية بمسؤوليتها المجتمعية وإنعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وذلك عن طريق دراسة عناصر المسؤولية المجتمعية للشركات والتعرف على مبادئها، بالإضافة إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة وتحليل عناصرها وأهدافها وتوضيح أهمية استدامة الشركات ، طبقت على ٤٧ شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨، وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن وفاء الشركات المساهمة المصرية بمسؤوليتها المجتمعية يؤثر بالإيجاب على الأداء المالي للشركات والتي يعتبر ركن أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة ويعتبر أحد أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بسبب وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما أوضحت النتائج أن حجم الشركة والرافعة المالية ونوع الصناعة (IT) يؤثر على الأداء المالي للشركة، بينما لا يؤثر معدل نمو المبيعات (Grow) على أداءها المالي. وبالتالي يرى الباحث امكانية قبول الفرض الرئيسي للدراسة بوجود علاقة معنوية إيجابية بين التزام الشركات بالمسؤولية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧- دراسة (Kalkavan, H. 2022) بعنوان: “The Importance of Ethics and Corporate Social Responsibility in Financial Markets: A Literature Review and Recommendations for Ethical and Islamic Banking”

هدفت الدراسة إلى توضيح كيف يجب على البنوك أن تتصارف في مواجهة المعضلة الاقتصادية الأخلاقية. علاوة على ذلك ، وتوضيح مدى إمكانية ان تكون البنوك الأخلاقية والإسلامية قادرة على تنفيذ نموذج تجاري ومالى في نظام السوق المالى الحالى من خلال الحفاظ على اختلافاتهم (من حيث الحساسية الأخلاقية) عن

البنوك التقليدية وكيفية طرحها في شكل مستدام ، وتوصلت الدراسة ان البعض يهتم فقط بالمصرفية الأخلاقية ، بينما يسعى الآخرون إلى إنشاء نظام مالي قائم على المجتمع المسؤولية تجاه المجتمع والناس. تجذب الدراسات الانتباہ بشکل أساسی إلى مسألة كيفية عمل البنوك في التصرف في مواجهة المعضلة الاقتصادية الأخلاقية ، كما ان الجانب الأخلاقي أكثر قيمة بكثير من الربحية الاقتصادية وتشمل نهج المسؤولية الاجتماعية. في مفهوم الاهتمامات الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، تمت مراجعة الأدب ومناقشة المجالات الإشكالية للأعمال المصرفية الأخلاقية والإسلامية ، يمكن اعتبار التمويل الإسلامي وخاصة الخدمات المصرفية اعتبار على أنه الممارسة لتحقيق المسؤولية الأخلاقية للشركات والعدالة الاجتماعية في المجالات المالية والاقتصادية .

التعقيب على البحث والدراسات السابقة :

تعتبر هذه الدراسة مكملة لغيرها من الدراسات السابقة ذات الصلة الا انها تتميز بما يلي :

١. استقاد البحث الحالي من البحوث والدراسات السابقة في اعداد الجزء النظري وفي تحديد مصطلحات ومفاهيم البحث الحالي .
٢. ويتميز البحث الحالي عن البحوث والدراسات السابقة في كونه يركز على القاء الضوء على دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد للمؤسسات .
٣. ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي تتحدث عن العلاقة ما بين تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية في المنظمات وتأثير ذلك على تحقيق الاستدامة ، وذلك في حدود علم الباحثة .

▪ دوافع اختيار موضوع الدراسة

جاء اختيارنا لهذا الموضوع بناءا على عدة اعتبارات من أهمها:

- كثرة الحديث عن هذا الموضوع في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي، وتبني العديد من المنظمات لممارسات المسؤولية المجتمعية رغبة منها في تحقيق التنمية المستدامة .
- الحاجة للبحوث المتعلقة بدور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد للمؤسسات خصوصا فيما يتعلق بالبحوث العربية، التي تشهد قلة بخصوص هذا الموضوع مقارنة بالبحوث الأجنبية.
- الاقرابة من المؤسسات والتعرف على طبيعة ممارساتها الإدارية في مجال المسؤولية الاجتماعية واستقراء الواقع الذي تتميز به في جمهورية مصر العربية في هذا المجال، من اجل معرفة النقائص والسلبيات وعرض حلول لها من اجل تحقيق الاستدامة .

- الرغبة في تقريب المفاهيم الإدارية الحديثة من المؤسسات المصرية .
الاطار النظري

• المحور الأول : التنمية المستدامة ، المفهوم ، والاهداف و الخصائص والأبعاد
والمعوقات:-

✓ مفهوم التنمية المستدامة

تعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك العديد من التعريفات لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، فالتنمية المستدامة يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة كأحد أنماط التنمية الحديثة نسبياً، والذي يتصرف بمجموعة من الخصائص منها أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، ونذكر منها ما يلى :-

- تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التي تأخذ في اعتبارها التوازنات الطبيعية وذلك حفاظاً على الموارد من التدهور والاستنزاف وضماناً لاستدامة التنمية .

- في حين اشارت (الأمم المتحدة، ٢٠١٧) التنمية المستدامة هي نورث الاجيال المقبلة شيئاً معيناً، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشى لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتنطع إلى الاجيال التي ستليها من المنظور نفسه .

- التنمية المستدامة بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناهجة، تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوى . ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يتضح أن التنمية تتثل فى كافة العناصر التى تسهم فى زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسات، والقدرة على تقديم خدمات ابتكارية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويصعب محاكاتها من قبل الآخرين، والمتأمل فى مفهوم التنمية المستدامة سوف يدرك منذ البداية أن هذا المفهوم قد أكد ضرورة النظرة الشاملة والتكاميلية في فهم وتفسير المشكلات التنموية.

✓ اهداف التنمية المستدامة :



الشكل رقم (١)

المصدر / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة

• تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- ١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وبجميع أنحاء العالم .
- ٢- القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة .
- ٣ - تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار.
- ٤- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة .
- ٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
- ٦- ضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان تسيير مستدام للموارد المائية
- ٧- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ، ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة.
- ٨- لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشترك ، والعملة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل لائق للجميع.
- ٩- بناء بني تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام التي تعود بالفائدة على الجميع وتشجع الابتكار.
- ١٠- الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها .
- ١١- ضمان أن تكون المدن والمستوطنات البشرية مفتوحة للجميع وآمنة وقدرة على الصمود ومستدامة .
- ١٢- وضع أنماط استهلاك وإنناج مستدام .
- ١٣- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثاره .

• وفيما يلي سنذكر بعض السمات أو الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة:

أ. فهي تنمية ذات طبيعة إيجابية: حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها، فالبشر في هذا النمط من التنمية يتعاشرون مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تحسيده .

ب. المشاركة الديمقراطية: فالتنمية من خلال هذا النمط قريبة من البشر، وتفترض المساواة بينهم، ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن بعض، فالتنمية تتطلب وعي الجميع ومشاركة الجميع وفق مرجعية مشتركة، ومن ثم تعتبر التنمية المستدامة مدخلاً للممارسة الديمقراطية الحقيقة، أو أن الأخيرة شرط ضروري للأولي، ثم

البدء من هذا الطرف أو ذاك، فالمطلوب تحفيز البشر واستثارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.

ت. السعي لتمكين المهمشين: فالتنمية المستدامة تسعى إلى تمكين المهمشين الذين تم إبعادهم عن المشاركة، وخاصة الفقراء الذين يعيشون في مستوى الفقر المدقع، حتى يستعيدوا عافيتهم من أجل المشاركة الاقتصادية، وتمكين الأقليات، وتمكين المرأة.

ث. تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع؛ وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازيةً تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالح له رغم تبني الجميع لنفس الهدف التنموية بعيدة المدى .

ج. التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التنمية التقليدية لأن التبادل يتضمن تعويضاً أو بديلاً ، ويطلب اتفاقات تعاقدية ونظاماً قانونياً معقداً، أما التنمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها ترتكز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل إشباع رغباتهم، فرأس المال الاجتماعي يشجع الأفق البعيد أمداً في التفاعل الاجتماعي؛ حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل .

ح. عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الأجيال، ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ، فعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية المستدامة اليوم بضرورات التنمية في الغد، وال الحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة تولیدها من أجل المستقبل، وأقوى شئ لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة لفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة، وهذا الضمان هو أساس التنمية المستدامة .

﴿ وأضاف دوجلاس موسشيت (٢٠٠٠ ، Douglas Muschit)، مجموعة من الخصائص التالية :-

١. التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
٢. التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
٣. التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
٤. عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية.
٥. التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات .

٦. التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحليه ومخططات وبرامج.
٧. تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة .
٨. تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب الأرض .
٩. تصنف تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول .
١٠. تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية .
١١. نمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع .
١٢. تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي .
١٣. تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جمیعاً تعمل بتقاهم وانتظام .

• ابعاد التنمية المستدامة

لا يمكن اعتماد التنمية المستدامة على الجانب البيئي فحسب وإنما تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وهي تنمية ذات ابعاد ثلاثة متراقبة ومتكلمة تتمثل بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي .

وفيما يأتي عرض للأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة :

اولاً : البعد الاقتصادي :

يسند البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة ، وبناء على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة " جوهانوسبورغ " الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٢ تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية على النحو التالي :-

١- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ؛ وفي هذا الصدد يستهلك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحيم ، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية ، الصناعية ، الحضرية والريفية.

٢- في مجال الطاقة : ايقاف تبديد الموارد وذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة >

- ٣- الحد من النفاوت في توزيع الدخول : وذلك لأن لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع أثراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته وذلك ينبعي الحد من النفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية .
- ٤- المساواة في توزيع الموارد : اذ أصبح عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية وتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الافراد جميعاً اقرب الى المساواة اذ ان الفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الاخرى يمثل حاجزاً امام التنمية .
- ٥- كذلك يجب تقليل الإنفاق العسكري وتحويل الاموال من الإنفاق على الاغراض العسكرية الى الإنفاق على احتياجات التنمية .
- ٦- في مجال الصحة : زيادة الإنتاجية من خلال الرعايا الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .
- ٧- في مجال التعليم : ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية .

ثانياً : البعد الاجتماعي :

- ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة وضرورة الانصاف بين الأجيال من خلال
- ١- الاسلوب الديمقراطي في الحكم : ويعد من اهم المتطلبات في تحقيق التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح لمجتمع ما ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي على ان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع الافراد في المجتمع ، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية .
 - ٢- أهمية توزيع السكان : وتعني النهوض بالتنمية الفردية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة من الريف الى المدن الكبيرة لما لها من عواقب بيئية وخيمة ، وكذلك اتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد تكنولوجيات تؤدي الى تقليل الآثار البيئية للتحضر ، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالاراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى .
 - ٣- التعليم والصحة : اذ ان هدف التنمية البشرية المستدامة هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة واكتساب تطوير المعرف للأفراد من اجل المساهمة في استدامة التنمية .
 - ٤- المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي .
 - ٥- استدامة المؤسسات

ثالثاً : البعد البيئي :

ويشمل البعد البيئي ما يأتي :

- ١- إتلاف التربة : استعمال المبيدات في تدمير الغطاء النباتي لأن تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان الى التقلص من غلتها وتخرج سنوياً مساحات كبيرة من الارضي الزراعية من دائرة الانتاج ، كما ان الإفراط في استعمال المبيدات يؤدي الى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، واما الإفراط في استعمال المبيدات الزراعية يعد سبباً رئيسياً في تلوث الغذاء والمزروعات وكذلك الاستعمال المفرط للمبيدات الكيميائية يؤدي الى نتائج عكسية وحدوث خسائر اقتصادية .
- ٢- حماية الموارد الطبيعية : وتعني استخدام الاراضي الزراعية وامدادات المياه الاستخدام الكفوء وذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة ، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الانهار والبحيرات واستخدام الري استخداماً امثل واجتناب تملح اراضي المحاصيل وتشععها بالماء .
- ٣- حماية المناخ من الاحتباس الحراري : اذ يشكل الاحتباس الحراري احد اهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف واتلاف الاراضي والمحاصيل الزراعية وكذلك انتشار الابوئنة بين الحيوانات والنباتات والانسان وحدوث موجات من العواصف والفيضانات فالهدف الاساسي للتنمية المستدامة العمل على ايجاد بيئه خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات .

رابعاً : البعد التكنولوجي :-

- استخدام التكنولوجيا النظيفة : وتعنى التنمية المستدامة هنا التحول الى تكنولوجيا أنظف وأكفاء وتنقص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الى حد ادنى، وبينجي ان يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفایات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم والنظم الطبيعية وتساندها ، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات بهذا المجال وتطبيقاتها ، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة واكثر تسبباً في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية ، ومن شأن التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا انظف وأكفاء ان تتناسب مع الاحتياجات المحلية ، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الانتاج الاقتصادي .
- وفيما يتعلق بكيفية قياس التنمية المستدامة من الناحية الاجرائية، نجد على الرغم من الاتفاق على أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، تشمل البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنها مترابطة ومتتشابكة إلا أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة ومنهجية البحث وخلفية التحليل من

حيث التخصص العلمي، فالاجتماعيون والاقتصاديون والإداريون يركزون على الأهداف الاقتصادية والإدارية أكثر من غيرهم، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة الطبيعية، ويركز الاجتماعيون على البعد الاجتماعي المتمثل بمبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ومستويات المسؤولية الاجتماعية، ولهذا تختلف تعريفات التنمية المستدامة باختلاف المنظور.

ابعاد التنمية المستدامة



الشكل رقم (٢) من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة

• معوقات التنمية المستدامة :

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي تلت اعلان ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدام إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة كان من أهمها ما يلي :

- عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، مثل الصراعات التي تنشأ بين الدول.
- مشكلات الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- تلوث الهواء والماء بسبب استخدام المواد الكيميائية.
- تلوث المحيطات بسبب النفايات الصناعية وتسرب المواد النفطية.

- اعتماد الكثير من السكان على الوقود الأحفوري وتجاهل المصادر المتتجددة للطاقة.
- الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، واستنزاف التربة الصالحة للزراعة.
- انقراض العديد من الكائنات الحية مما يهدد توازن النظام البيئي.
- عدم اتباع خطة شاملة وواضحة للتطوير العقاري.
- سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وخاصةً في البلدان النامية.
- عدم اهتمام الحكومات بتقديم خطة واضحة ومنظمة لتحقيق التنمية.
- نقص نوعية العمل والموظفين وفتات الشعب المختلفة بأهداف وضرورة التنمية المستدامة.
- انتشار الأمية وتسرب الطلبة من التعليم.
- الانجحار السكاني حيث يتسبب النمو السكاني الكبير بإرهاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني / المسؤولية المجتمعية

✓ تعريف المسؤولية المجتمعية

تعرفها منظمة الامم المتحدة على انها : " تحلي الشركات لروح المواطنة العالمية، التي تغطي كل من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. ومكان الشركات عبر الوطنية ان تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الانسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة .

كما عرفها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة على انها : " التزام مؤسسات الاعمال المتواصل للسلوك الاخلاقي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياةقوى العاملة واسرتها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة .

فتعني المسؤولية الاجتماعية للشركات تصرف الشركات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة، ليس فقط أمام أصحاب هذه الشركات، بل أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعلماء والحكومة والشركات والمجتمعات الأخرى والاجيال القادمة.

✓ اهداف المسؤولية المجتمعية

تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية في الاتي (Chahal, H. &Sharma ,R,2016,p34)

- بناء قاعدة متراقبطة محليا و عالميا للشراكة والمساهمة في الرأي، والعمل ليس في حقل المسؤولية الاجتماعية وحدها ، وانما في كل مجالات الحياة

- الحفاظ على سلامة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، وحماية الكون من عواقب الأفعال الضارة اinya ومستقبليا .

- الارتكاز على إنفذ معاهدات حقوق الانسان(Human rights treaty) بدرجاتها المتفاوتة ، بدءا من الحقوق الأساسية ، ثم الفرعية، ثم الحقوق الكلية للكون والطبيعة .

✓ **أهمية المسؤولية المجتمعية**
للمسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة وتعود بالفوائد العديدة :-
أهميتها بالنسبة للمؤسسة:

○ تحسين الصورة الذهنية والسمعة الإيجابية للمؤسسة في نظر الزبائن والموظفين وأفراد المجتمع عموما .

○ تعزيز مناخ العمل داخل المؤسسة وتعزيز روح التعاون والترابط بين الأطراف المختلفة.

○ الاستجابة الفعالة للتغيرات احتياجات المجتمع، وتحقيق العائد المادي والأداء المحسن بفضل تبني المسؤولية الاجتماعية.

- أهميتها بالنسبة للمجتمع:

○ تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وهذا يمثل جوهر المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

○ تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

○ زيادة الوعي بأهمية التكامل بين المؤسسات و مختلف الفئات ذات المصالح.

○ المساهمة في التنمية وزيادة التنفيذ والوعي الاجتماعي للأفراد، مما يسهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

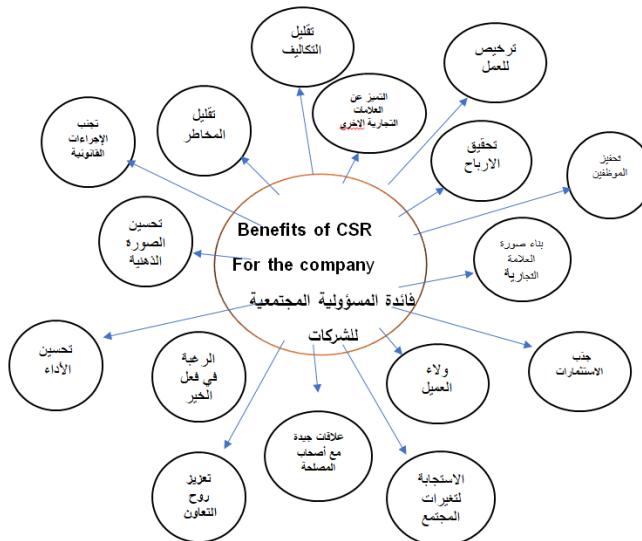
- بالنسبة للدولة:

○ تخفيف الأعباء التي تحملها الدولة في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

○ تعزيز عوائد الدولة بفضل وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

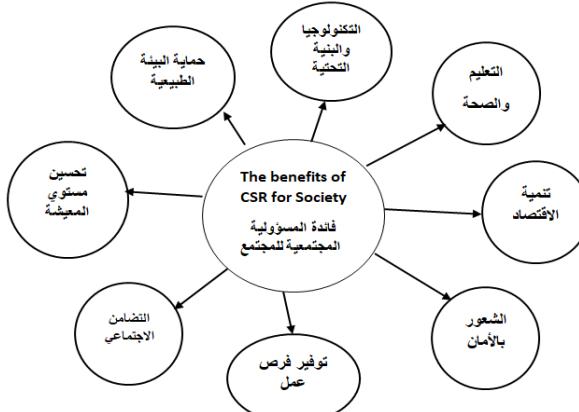
○ المساهمة في التطور التكنولوجي والحد من البطالة وغيرها من التحديات التي يواجهها الدولة الحديثة.

○ بشكل عام، المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية الشاملة، وتقوم بتوفير فوائد متعددة للمؤسسات والمجتمع والدولة على حد سواء.



الشكل رقم (٣) من اعداد الباحثة بالاستناده من الدراسات السابقة

The benefits of CSR for the company فائدة المسؤولية المجتمعية للشركات



الشكل رقم (٤) من اعداد الباحثة بالاستناده من الدراسات السابقة

The benefits of CSR for the Society فائدة المسؤولية المجتمعية للمجتمع

✓ عناصر المسؤولية المجتمعية

تتكون المسؤولية المجتمعية من عناصر متراقبة ينتمي كل منها الآخر ويدعمه وبقويه ويتكمال معه، وهذه العناصر هي: الاهتمام والفهم، والمشاركة وقد حددها (السيد احمد عثمان) عناصرها كالتالي :

- الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجامعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها. وللاهتمام مستويات منها: الانفعال مع الجماعة، حيث يساير الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرد أنه يعتبر نفسه في قلب المسؤلية فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائياً مع الجماعة ويرى أن مسائرته لها موضوعية ومنطقية. والانفعال بالجماعة يحدث بصورة إرادية حيث يأتي تضامنه مع الجماعة بناء على قناعة ذاتية منه، فيجعل أهدافها محور اهتماماته ويتفاعل معها بصدق وشفافية.

- الفهم : هو ينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها ، الثاني فهم الفرد للمغزى الإجتماعي لأفعاله . ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ونظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها. أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الإجتماعي لأفعاله ، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة ، أي يفهم القيمة الإجتماعية لأي فعل أو تصرف إجتماعي يصدر عنه، فالفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته وهو أيضاً يشترط الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسيرة المعايير والإهتمامات الإجتماعية ومقاومة الضغوط وتنسيق الجهد الشخصي التعاوني، كما يشمل التقارب الفكري والمساهمة في المناقشة المتعلقة وتحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العامة... التعاطي العقلاني يجعلنا نواجه الأزمات مواجهة مسؤولة، وحين يكون استعدادنا لتحمل المسؤلية الإجتماعية معتمداً على القوى الذاتية (العقل والعاطفة والتكميل النفسي) يعطي ثماره الجيدة.

- المشاركة: يقصد بها إشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يملئه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، و حل مشكلتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، و المحافظة على استمرارها، ولها ثلاثة جوانب: أولها، التقبل، أي تقبل الفرد للدور أو الأدوار الإجتماعية التي يقوم بها والملازمة له في إطار ممارسة سليمة. وثانيها، التنفيذ، حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم الهدف. وثالثها، التقييم، حيث يقيم كل فرد عمله وفقاً لمعايير المصلحة العامة والأخلاق. وتلعب الثقافة دوراً في مجال المشاركة الاجتماعية، فالثقافة هي همزة الوصل بين الفرد والواقع

الإجتماعي. منها نتعلم أصول العلاقات الإنسانية ونستدل على سبل التعايش الإنساني والاجتماعي السليم.

ويؤكد السيد عثمان على الترابط و التكامل بين عناصر المسؤولية الإجتماعية الثلاثة : الإهتمام ، الفهم ، المشاركة ، لأن كلًا منها ينمي الآخر ويدعمه ، فالإهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة ، وكل ما زاد فهمه زاد إهتمامه ، كما أن الإهتمام و الفهم ضروريان للمشاركة ، والمشاركة نفسها تزيد من الإهتمام و تعمق من الفهم . ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الإجتماعية عند الفرد إلا بتتوفر عناصرها الثلاثة.

✓ ابعاد المسؤولية المجتمعية

هناك العديد من التصنيفات لأبعاد المسؤولية المجتمعية، فيرى (Griffin, 1993: 98) أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية المجتمعية وهي :-

١- المسؤولية المجتمعية اتجاه الأطراف ذات المصلحة :

تتعدد الأطراف التي لها صلة مباشرة بنشاطات المنظمة وينعكس عليها تبني المؤسسة لبرامج وانشطة المسؤولية الاجتماعية وهؤلاء الأطراف هم :



شكل رقم (٥) يوضح الأطراف ذات المصلحة التي تحمل المنظمة المسؤولية نحوهم

المصدر / من اعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة
✓ هرم المسؤولية المجتمعية

لقد عرف(A.Carroll,1989) المسؤولية الاجتماعية على أنها : التزام يتوجه على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع، وتحفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكتر قدر ممكن.



الشكل رقم (٦) هرم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال

المصدر / Ariche B. Carroll, ""The pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Indiana University, July / August 1991, P. 42

من خلال ما يعرف بهرم المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الاعمال والذي يمثله الشكل رقم (٣) ووفقا لما به هرم المسؤولية الاجتماعية فان على منظمات الاعمال القيام بأربعة اشكال من المسؤولية الاجتماعية وهي مرتبة من حيث الاهمية على النحو التالي :

١- المسؤولية الانسانية او التطوعية : وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة مباشرة مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة اشكالها والتي تهدف الى المحافظة على نوعية الحياة .

٢- المسؤولية الاخلاقية : وتمثل المساهمات او الانشطة التي يتوقع أن تقوم بها المنظمة تجاه المجتمع دون ان تكون هذه المساهمات او الانشطة قد فرضت بنص قانوني .

٣- المسؤوليات القانونية : وتمثل جملة التشريعات التي تحمي المجتمع والمنصوص عليها من خلال القوانين والتي من الواجب أن تتبعها منظمات الاعمال وتلتزم بها .

٤- المسؤوليات الاقتصادية : تمثل قيام منظمات الاعمال بانتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتوفيرها بالسعر المرضي للمجتمع المستثمر معا وبما يحقق في نفس الوقت الاستمرار للمنظمة .

المحور الثالث : العلاقة بين تحقيق برامج المسؤولية المجتمعية واستدامة الموارد في المؤسسات .

المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جداً ويصعب التمييز بينهما، فال الأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية يشمل عدة عناصر، منها: احترام البيئة عن طريق مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية والأمان خلال عملية الإنتاج وفي خصائص المنتجات ، وإثراء الحوار الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، وتحسين ظروف العمل، وأنظمة الأجور، والتقويم المهني . وكذلك احترام حقوق الإنسان من خلال احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، ومكافحة عمل الأطفال إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الادارة مثل مكافحة الرشوة، وغسل الأموال والاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح وأخيراً الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة .

وتعتبر المسؤولية المجتمعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقها في المسؤولية المجتمعية ، أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الاعمال، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين. في حين أن مناقشة موضوع المسؤولية المجتمعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها

فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛
- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتوجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح؛
- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...
نلاحظ أن نفس العناصر تقريباً أو بعضها منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

والتنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية

والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة . ولقد تغير توجه منظمات الاعمال في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح الى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية . لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الاعمال ومواثيق بيئية واجتماعية . وبالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطق فان اي منظمة اعمال تسعى الى ادماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه ان يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلي وبشكل عملي فان المنظمة التي تؤدي ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة ، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات ، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الاموال ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع اصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة .

- ويبرز التزام منظمات الاعمال بمسؤولياتها المجتمعية اتجاه موظفيها وزبائنها والمجتمع والبيئة من خلال :
- اتباع أنظمة أجور عادلة
 - توفير ظروف عمل مناسبة مع الاهتمام بأنظمة الصحة والسلامة في مكان العمل
 - التركيز على تنمية وتدريب المورد البشري في مكان العمل
 - اتاحة فرص متساوية للإفراد العاملين بشأن تعيين المعوقين وتدريبهم ومنهم فرص التقدم في المنظمة
 - تطبيق المواصفة القياسية ISO ٩٠٠ الخاصة بالجودة التي تعد كأداة تحقق المؤسسة من خلالها النجاح في الاجل الطويل ، وذلك عبر ارضاء العميل وتحقيق المنافع لجميع أعضاء المنظمة والمجتمع .
 - تطبيق استراتيجية التحسين المستمر داخل المنظمة .
- العمل على ترسیخ ثقافة الجودة والتزام العاملين أخلاقياً بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وآمنة .
- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة لدى الموظفين وافراد المجتمع بشكل عام مع وضع نظام للتخلص من النفايات بأسلوب علمي لقليل اثارها على البيئة .
- افتقاء تكنولوجيا صديقة للبيئة .
- التخفيض من استهلاك مصادر الطاقة الاحفورية واستبدالها بشكل تدريجي بمصادر الطاقات المتتجددة القيام بحملات تشجير وتنظيم للشواطئ -

- العمل على تطبيق نظام للإدارة البيئية مع السعي للحصول على المعاشرة القياسية العالمية ISO14000

فممارسة كل هذه الأنشطة بشكل دائم وإدماجها ضمن استراتيجية و سياستها من شأنه أن يساهم في تحقيق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة في :-

- تحسين رفاهية المورد البشري وتنميته وتطوير ادائه

- الاستخدام المستدام للموارد مع الحفاظ على البيئة

- دعم المجتمع ومساندته في حل مشكلاته

• وهناك عدة آراء تلخص العلاقة بين المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

وهي:

الرأي الأول:

تستخدم بعض المنشآت مصطلح التنمية المستدامة بدلاً من المسؤولية المجتمعية، حيث ترى أن المسؤولية المجتمعية هي نتيجة متطلبات التنمية المستدامة وأبعادها، أي أن مفهوم التنمية المستدامة، هو مرادف لمفهوم المسؤولية المجتمعية يمكن القول أنه وجهين لعملة واحدة.

الرأي الثاني:

يرى أن التزام المنشآت بتقديم برامج مجتمعية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة ، وأن خلق هذه الثقافة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية المجتمعية، أي أن المسؤولية المجتمعية هي السبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

الرأي الثالث:

يرى أن المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة على درجة وثيقة من الترابط، حيث يصعب الفصل بينهما، حيث تمثل المسؤولية المجتمعية التنمية المستدامة على مستوى المنشآت مع التركيز بشكل خاص على القضايا والأهداف المتعلقة بها ، باعتبار أن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق المسؤولية المجتمعية وأسسها.

وفي النهاية يمكن استنتاج أن المسؤولية المجتمعية للمنشآت هو نموذج لتعزيز المساهمة في التنمية المستدامة من خلال ركائز التنمية نفسها والمتمثلة في الحفاظ على التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

هناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية، حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسات المسؤولية المجتمعية، والعكس قد تكون التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق المسؤولية المجتمعية .

لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لهما أهداف مشتركة ويصبان في نفس المجرى ، فالمنظمات في سعيها للالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه الأطراف ذوي المصلحة تكون قد حققت بذلك أهداف التنمية المستدامة، في المقابل

نجد ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب من منظمات الاعمال ان تضع استراتيجية واضحة - تتماشي مع الخطة الوطنية العامة. لتسخير جزء من مواردها لتجسيد مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الخاتمة

مما سبق يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج :

- ١- ان المسؤولية المجتمعية هي التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسات ، وهذا التطبيق يسهم في تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة .
- ٢- تبني فلسفة التنمية المستدامة تعني أننا مطالبون سكاناً ومنظمات اعمال وصناعة قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الاشياء في بيئتنا والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازن وعقلاني سيقودنا الى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة .
- ٣- المسؤولية المجتمعية للشركات تعتبر مسألة مبادئ ومسؤولية أخلاقية فمن أهم الاسباب التي أدت إلى فساد الشركات في العالم وفي مصر على وجه الخصوص عدم التزامها بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية، اذ ان الشركة تتتطور وتنمو لصالح المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم مواردها المادية والبشرية، لذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي والبيئي ، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها: التقارب بين الشركة والجمهور، وزيادة ثقة المساهمين في الشركة، والحفاظ على البيئة، وتحسين سمعة الشركة، وبالتالي تحسين الاداء المالي للشركة، مما يساعد في النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٤- أن تنمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات تعتمد على توفير الكفاءات البشرية القادرة على إحداث التجديد والتطوير وخلق بيئة إبداعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لها .
- ٥- لازالت الجهود الفردية لبعض الشركات غير مؤثرة ولملموسة، ولكن العديد من الشركات العربية قد بدأت في الآونة الأخيرة بتبني توجيه المسؤولية الاجتماعية للشركات بقوة .
- ٦- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع في جمهورية مصر العربية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منها.

٧- غياب ثقافة العطاء للتنمية، حيث أن معظم جهود المؤسسات تتحصر في أعمال خيرية غير تنمية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنمية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام .
الوصيات :

١. تعتبر المسؤولية المجتمعية المتفقة مع متطلبات التنمية المستدامة منهجاً جديداً أساس اهتماماته الحاجات الاقتصادية الجديدة القائمة على الوعي وتحقيق الازدهار وذلك ضمن خطة عالمية واعراف اجتماعية بعيدة عن مدونات الاستهلاك المادي والعيش الرغيد ، فالغرض وفقاً من ذلك هو بناء أنماط جديدة للرفاه تتماشي مع القضايا البيئية والأخلاقية .
٢. ضرورة العمل على إيجاد صيغ إزامية لهذه المسؤولية من خلال معاير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها .
٣. إدماج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤى وفلسفة المؤسسات وثقافتها، وكذلك ضمن قواعدها ومبادئها كما تعمل به المؤسسات العالمية الرائدة .
٤. تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات التي تقع على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من قبلها بالمساهمة في تطوير وتحسين المستوى الثقافي والعلمي والاقتصادي والصحي .
٥. ضرورة اهتمام وسائل الاعلام بالتروية بنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية ومبادئها الصحيحة وال المجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنظمات الملزمة بهذه المسؤولية وعلى المجتمع .
٦. الاطلاع على تجارب المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتعرف على برامجها من أجل الاستفادة منها .
٧. تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية لتحقيق الاستدامة بعد ما شهده العالم في الأونة الأخيرة من ظاهر بيئية واجتماعية واقتصادية اثرت بشكل واضح على البيئة .
٨. على الدول ان تتغلب من مشاكلها التنموية من خلال وضع مخططات تتلائم مع مجتمعاتها المدنية ونوعية الحكم بها .
٩. يجب التوسيع في الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر وذلك من خلال تأسيس الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والاهتمام بتوزيع الأجر بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية وضمان التمويل العادل والمستدام والشفاف لنظام الحماية الاجتماعية من خلال مزيج من الضرائب والاسترakanات .
١٠. التزام المؤسسات بتوفير عنصري الشفافية والافصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية .

١١. وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للمؤسسات المساهمة فيها من خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- اسامي المليجي، (٢٠١٠). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية الجودة واستراتيجية التغيير ISO٢٦٠٠ ، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة (الجودة واستراتيجية التغيير، القاهرة، مايو ٢٤ – ٢٥)
- ٢- بخته بظاهر ، علي عرقوب (٢٠١٨) دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- ٣- الحسن، إحسان محمد، (٢٠١٠ م). النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة": دار وائل للطباعة والنشر، ط ٢ عمان،الأردن.
- ٤- رقمي محمد، بوشنقير إيمان ، (٢٠١٢). "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي ٢٠-١٩ نوفمبر ٢٠١٢ ، ص ٤٣٩
- ٥- صالح السحيبياني ، (٢٠٠٩) . المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقدير استشراف" ، بيروت، لبنان ٢٣-٢٥ مارس
- ٦- عماري عمار، (٢٠٠٨) . اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحتات عباس سطيف ، يوماً ٧-٨ ابريل ٢٠٠٨ ، ص ١٢-١٣
- ٧- كمال التابعي ، (٢٠٠٦) . التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة.
- ٨- مدحت محمد أبو النصر، (٢٠١٧) . التنمية المستدامة -مفهومها - ابعادها - مؤشراتها . المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.
- ٩- مدحت محمد أبو النصر، (٢٠١٥) . المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات ، المواصفات القياسية ISO26000 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية وموقع شبكة المعلومات الدولية

- 1- Archie B. Carroll. Carroll's pyramid of CSR: taking another look. I International Journal of Corporate Social Responsibility, 2016.
- 2- DU, Shuili; BHATTACHARYA, Chitrabhan B.; SEN, Sankar. Maximizing business returns to corporate social

responsibility (CSR): The role of CSR communication. *International journal of management reviews*, 2010, 12.1: 8-19.

3- <http://www.eswwds.org.eg/CSR.htm>

4- <http://www.masry.gov.eg/SocialResponsibility.aspx>

5- TITKO, Jelena, et al. Differences in attitude to corporate social responsibility among generations. *Sustainability*, 2021, 13.19: 10944.

6- UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002.